## ١٩٩٢/٣٣ ـ الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحتها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يحيط علماً مع التقدير بتقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية للوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحتها [٨٤] ،

١ ـ يؤيد الاستراتيجية العالمية المستكملة للوقاية من الإيدز ومكافحته ، بوصفها الإطار العالمي للسياسات [٨٥] ؛

٢ ـ يؤيد أيضاً توصيات لجنة إدارة البرنامج العالمي لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة الإيدز فيما يتعلق بتنسيق الأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيدين العالمي والقطري ويطلب إلى جميع المنظمات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة أن تتعاون في تنفيذ تلك التوصيات [٨٦] ؛

٣ ـ يطلب إلى الوكالات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة أن تضع في الاعتبار ، عند إعداد آليات تنسيق محسّنة على الصعيد القطري ، الدور الهام الذي ينبغي للمنسّق المقيم أن يؤديه في إطار تلك الآليات لضمان التنفيذ الفعلي للاستراتيجية العالمية المستكملة ؛

٤ ـ يطلب إلى الأمين العام أن يدعو المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ ، أن يقدم عن طريق الأمين العام وبالتعاون الوثيق مع الهيئات والأجهزة والبرامج المختصة الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة ، تقريراً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣ بشأن التطورات المستجدة المتعلقة بتنسيق الأنشطة الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المستويين العالمي والقطري .

الجلسة العامة ٤١
٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢

## ١٩٩٢/٣٤ ـ أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قراره ١٩٩١/٥٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ ،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام عن دور الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا [٨٧] ،

وإذ يشير أيضاً إلى الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة [٨٨] ، والذي يتضمن مبادىء توجيهية بشأن كيفية إنهاء الفصل العنصري عن طريق مفاوضات حقيقية ،

وإذ يرحّب بالتطورات الأخيرة في جنوب أفريقيا ، بما في ذلك إلغاء أو تعديل القوانين الرئيسية المتعلقة بالفصل العنصري ، وتكوين الجبهة الوطنية المتحدة ، وعملية المفاوضات الجارية ، في جملة أمور ، في إطار الاتفاقية المتعلقة بإقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية ، ونتيجة الاستفتاء الذي اقتصر على البيض في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢ ،

وإذ يساوره شديد القلق إزاء تصاعد أعمال العنف المستوحاة من أسباب سياسية في جنوب أفريقيا بالرغم من التوقيع على اتفاق السلم الوطني في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ،

وإذ يكرر تأكيد الحاجة الماسة إلى إزالة العقبات المتبقية أمام تهيئة مناخ موات لإجراء مفاوضات دستورية ،

وإذ يضع في اعتباره التزاماته إزاء الاستئصال التام للفصل العنصري ، التي أعيد تأكيدها في قرارات الجمعية العامة ٢٤٤/٤٤ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ١٧٦/٤٥ ألف المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، و ٧٩/٤٦ ألف المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ،

١ ـ يرحّب بالتطورات السياسية الإيجابية التي شهدتها مؤخراً جنوب أفريقيا ، مما يعزز إمكانيات استئصال الفصل العنصري كلية من جنوب أفريقيا ؛

٢ ـ يؤكد من جديد أن الحكومات ومنظمي المشاريع والمؤسسات ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، قد أسهمت في زوال الفصل العنصري ، ويدعوها إلى أن تقدم مساندتها التامة والمتسقة تحقيقاً لهذه الغاية وأن تتخذ التدابير الملائمة بصدد العملية المعرَّضة للخطر والحاسمة التي تجرى حالياً في جنوب أفريقيا بغرض تحقيق الاستئصال التام لنظام الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا موحدة ديمقراطية لا عنصرية ؛

٣ ـ يطلب إلى الأمين العام القيام بما يلي :

( أ ) مواصلة أعمال جمع ونشر المعلومات المتعلقة بأنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا ، بما في ذلك قائمة الشركات عبر الوطنية التي تضطلع بعمليات هناك ، وذلك بالتعاون الوثيق مع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة ؛

( ب ) مواصلة إعداد دراسات عن مستوى وشكل ومسؤوليات عمليات الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا ،

بما في ذلك ترتيباتها التجارية غير السهمية ، ومشاركتها في قطاعات معينة من اقتصاد جنوب أفريقيا ؛

( ج ) مواصلة دراسة إمكانية مساهمة الشركات عبر الوطنية في بناء جنوب أفريقيا موحدة ديمقراطية لا عنصرية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، مع مراعاة الحاجة الخاصة إلى التنمية في مجالات الموارد البشرية ، ولا سيما تدريب منظمي المشاريع السود ، والعمالة ، والإسكان ، والصحة ؛

( د ) تقديم تقارير إلى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها التاسعة عشرة ، وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٤١
٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢

**١٩٩٢/٣٥ ـ أنشطة مركز الأمم المتحدة السابق لشؤون الشركات عبر الوطنية وأنشطة خليفته ، شعبة الشركات عبر الوطنية والإدارة التابعة لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية**

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١ ـ يحيط علماً بتقارير الأمين العام عن الاتجاهات السائدة في الاستثمار المباشر الأجنبي [٨٩] وعن الشركات عبر الوطنية والنمو الاقتصادي عن طريق التكنولوجيا [٩٠] وعن دور الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي الجديد : القضايا والآثار المترتبة في السياسة العامة [٩١] وعن الإطار الدولي للشركات عبر الوطنية [٩٢] وعن أنشطة مركز الأمم المتحدة السابق لشؤون الشركات عبر الوطنية وأنشطة الوحدات المشتركة المنشأة بالاشتراك مع اللجان الإقليمية [٩٣] ؛

٢ ـ يؤكد من جديد أن اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية وشعبة الشركات عبر الوطنية والإدارة التابعة لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة هما مركزان لتنسيق المسائل المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي فيما يتصل بالشركات عبر الوطنية في منظومة الأمم المتحدة وأن ولاية مركز الأمم المتحدة السابق لشؤون الشركات عبر الوطنية تنضوي بكاملها تحت هذه الشعبة ؛

٣ ـ يؤكد أهمية البحوث التي أجراها مركز الأمم المتحدة السابق لشؤون الشركات عبر الوطنية وما قدمه إلى الدول الأعضاء من تعاون تقني وخدمات استشارية وبرامج تدريبية وخدمات إعلامية ويؤكد ، تحقيقاً لهذه الغاية ، أهمية الحفاظ على هذه الأنشطة والبرامج فضلاً عن تحسينها ، حسب الاقتضاء ، في ظل الترتيبات الإدارية الجديدة ؛

٤ ـ يلاحظ حاجة اللجنة إلى أن تبحث ، خلال دورتها التاسعة عشرة ، أنشطة الشعبة وبرنامج عمل الشعبة في مجال الاستثمار المباشر الأجنبي ذي الصلة بالشركات عبر الوطنية لأجل كفالة التنسيق مع أنشطة هيئات الأمم المتحدة الأخرى ، وتجنب تكرارها ؛

٥ ـ يؤكد أهمية الشفافية في مجال الاستثمار المباشر الأجنبي ، ويطلب إلى الشعبة أن تسهم في زيادة هذه الشفافية في إطار مساعدتها التقنية وأنشطتها الإعلامية ؛

٦ ـ يحيط علماً بتقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في دورته العاشرة [٩٤] ، ويؤكد من جديد أهمية أعماله في المساهمة نحو تحقيق مزيد من الشفافية في أنشطة الشركات عبر الوطنية ؛

٧ ـ يطلب إلى الشعبة مساعدة البلدان النامية في تهيئة مناخ استثماري موات ، ولتحقيق هذه الغاية في تطوير قدرتها الذاتية المفضية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي ؛

٨ ـ يطلب أيضاً إلى الشعبة أن تستمر في تضمين أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها ، إسداء المشورة بخصوص العلاقة المتبادلة بين الاستثمار المباشر الأجنبي والتكامل الاقتصادي على الصعد الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية ؛

٩ ـ يطلب كذلك إلى الشعبة أن تبحث سبل ووسائل مساعدة الدول الأعضاء ، وبخاصة البلدان النامية ، على اجتذاب الاستثمار الأجنبي ، عن طريق جملة أمور منها إقامة مشاريع مشتركة وإنشاء مناطق اقتصادية حرة ؛

١٠ ـ يطلب إلى الشعبة أن تعزز أعمالها المتعلقة بالتعاون في مجال نقل التكنولوجيا والمتصلة بهذا المجال ؛

١١ ـ يطلب إلى الشعبة أن تعزز أنشطتها في المسائل المتعلقة بدور الشركات عبر الوطنية في إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم ؛

١٢ ـ يطلب أيضاً إلى الشعبة أن تدرس آثار سياسات إنهاء التحكم الإداري والتحويل إلى القطاع الخاص في البلدان النامية ، على اجتذاب تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وأن تتقدم بالتوصيات المناسبة في هذا الشأن ؛

١٣ ـ يحيط علماً بالمشاورات التي يجريها حالياً رئيس الجمعية العامة وفقاً لقرار الجمعية ١٨٦/٤٥ المؤرخ ٢١